



**ORGANIZATION OF**

**AFRICAN UNITY**

Secretariat

P. O. Box 3243

منظمة الوحدة الأفريقية

السكرتارية

ص. ب. ٣٢٤٣

**ORGANISATION DE L'UNITÉ**

**AFRICAINE**

Secretariat

B. P. 3243

مجلس الوزراء Addis Ababa

الدورة العادية الثالثة والاربعون

اديس ابابا ، اثيوبيا ، ٢٥ فبراير - ٤ مارس

CM/ 1359 (XLIII)

١٩٨٦

الاصل : فرنسي

**تقرير**

للجنة السبعة المختصة بمسألة جزيرة مايوت القمرية ،  
التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية

اديس ابابا ، ١٦ يوليو سنة ١٩٨٥



### تقرير

للجنة السبعة المختصة بمسألة جزيرة مايوت القمرية،  
التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية

بأديس أبابا ، ١٦ يوليو سنة ١٩٨٥

اجتمعت لجنة السبعة المختصة بمسألة جزيرة مايوت القمرية التابعة  
لمنظمة الوحدة الأفريقية، بأديس أبابا يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٨٥ ، في نفس  
الوقت الذي عقدت فيه الدورة العادمة الثالثة والاربعون لمجلس وزراء منظمة  
الوحدة الأفريقية ، وكانت اللجنة برئاسة صاحب السعادة السيد / ماريان بونجو ،  
وزير الخارجية والتعاون بجمهورية الجابون .

٢ - انضم إلى الاجتماع جميع الدول الأعضاء في اللجنة وهي : الجزائر ، الكاميرون ،  
جزر القمر ، الجابون ، مدغشقر ، موزambique والسلفادور . ومرفق بهذه  
التقرير قائمة بالمتركين في الاجتماع .

٣ - ذكر رئيس الجلسة في خطبة التقديم أن موضوع الاجتماع هو تحديد الموقف  
منذ الاجتماع الأخير الذي عقد في موريتانيا في الفترة من ٤ إلى ١١ نوفمبر  
سنة ١٩٨١ وكانت قد انتهت إلى اقرار توصية ذات صلة بالموضوع . وبمقتضى  
هذه التوصية ، أوصت اللجنة جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية  
بشكل ملفرد وجماعي ، استغلال ولاقاتها بفرنسا لدفعها إلى إعادة جزيرة  
مايوت لجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية في أقرب وقت (الفقرة ١ من  
الملطوف ) ، وفي نفس الوقت ، أوصت اللجنة بهذا الغرض ، أن تقوم بعثة  
من اللجنة والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، باجراء اتصال باسرع  
وقت ممكن ، مع السلطات الفرنسية من أجل بحث الاجراءات العطية لإعادة

(٢)

جزء لستة ماليوت القرمية لجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية مع تحديد مهلة لذلك أن أمكن (فقرة ٢ من المذكور) .

٤ - وأشار بعد ذلك السيد / مارستان بوجوالي أنه لم يتن عرض تقرير اجتماع موريسي ولا التوصية التي اقرت ، على مجلس الوزراء لا بد رأيه ، لاظهرا إلى أنه منذ عام ١٩٨١ ، لم يجتمع مجلس الوزراء إلا في دورته الخاصة بالميزانية والشؤون الإدارية .

٥ - ذكر السيد / بوجوالي بالرغم من هذا الموقف ، قام بالمساعي اللازمة لتنفيذ التوصية . وهكذا فقد طلب من وزير العلاقات الخارجية الفرنس في رسالة بحث بها إليه بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٨٤ ، ان يستقبل

بعثة لجنة السبعة خلال الصيف الأول من شهر يوليو سنة ١٩٨٤ .  
بالإضافة إلى ذلك ، قام وزير خارجية الجابون بالاتصال بالبعثة الدبلوماسية الفرنسية في ليبرفيل بشأن هذا الموضوع ، بناءً على مذكرة سفوية بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨٤ . وفي النهاية ، عقدت اتصالات غير رسمية لهذا الغرض ، في نفس الوقت الذي عقد فيه موعد روسماهندول افريقيا وفرنسا في شهر ديسمبر سنة ١٩٨٤ ببورجيسيرا . لم تسجل تلك المبادرات أى رد فعل من جانب الحكومة الفرنسية ، ولم ينشر مختلف المحاولات التي قام بها الرئيس لعقد اجتماع للجنة وبصفة خاصة خلال نفس فترة العقاد ، الدورات الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين والأربعين لمجلس الوزراء ، بسبب المناخ السياسي السائد ، في ملزمة الوجدة الانسقية .

(٢)

٦ - وفي النهاية ، رحّب السيد / مارتن بويجو بعقد هذا الاجتماع الذي سيتيح توضيح الموقف ووضع اختيارات جديدة للمستقبل .

٧ - عند ما تحدث وزير خارجية القمر بدوره ، اخطر اللجنة بالتطورات الاخيرة التي طرأت . واوضح انه خلال الاربع سنوات الاخيرة تمت اتصالات على المستوى الثنائي مع السلطات الفرنسية وعلى أعلى مستوى لترسيخ القضية القمرية . وقال ، عند تولى الاشتراكين السلطة في فرنسا في شهر مايو سنة ١٩٨١ ، أثارا ذلك موجة من الامل بالنسبة لا جزءاً تسوية سريعة وعادلة لمسألة جزيرة مايوت القمرية ، اذ ان السيد / ميتلان كان قد اتخاذ موقفاً ايجابياً ، في هذا الصدد ، وقت وجوده في المعارضة . وأضاف الوزير قائلاً ان الحكومة القمرية لا تزال للأسف تصطدم بسوء من عدم التفهم الذي هو العكس لسياسة الجائب الفرنسي . فالجائب الفرنسي يظهر تفرد الفعل السليم ، مثل الحكومة السابقة ، ازاً مسألة جزيرة مايوت القمرية .

٨ - كما دعى وزير خارجية القمر اللجنة الى اتخاذ مبادرات جديدة واعداد استراتيجية جديدة لكي تدفع البابا باليوناني الى البحث عن حل سريع وعادل للمشكلة . ويبيغ ان يعاد فتح ملف جزيرة مايوت القمرية الذي وضخ جائباً في ذلك الحين بمنظمة الوحدة الا فريقية ، كما يبيغي ممارسة ضغوط شديدة على الحكومة الفرنسية سواء من جانب ملظمة الوحدة الا فريقية او من جانب المجتمع الدولي كافة ، من اجل حصول شعب القمر وحكومته على حقوقهما .

خلال المناقشة التي دارت حول المسألة، أكدت الوقود التي تحدثت على أهمية هذه المسألة، فجزيرة مايوت التي تتصل للقمر ولكن لا تشرف عليها السلطات القمرية بالفعل، يمكن أن تستخدم أحياناً كقطبة اطلاق لبعض العمليات الإرهابية ضد دول المنطقة، على الأخص ضد موزامبيق، وكانت هناك حاجة ملحة لايجاد حل باسرع وقت يضمن حقوق شعبنا وحكومة القمر على الجزيرة وينتهي للحكومة القمرية السيطرة الفعلية عليها.

قررت اللجنة أن تطلب من رئيسها أن يلقي بياناً في الدورة العادية الثانية والاربعين لمجلس الوزراء حول مسألة جزيرة مايوت القمرية وان يعرض عليها مشروع قرار لإعتماده.

CM/ 1359 (XLIV)

ANNEX I

Page 1

بيان

صاحب السعادة السيد / مارتين بونجو وزير الدولة،  
وزير خارجية جمهورية الجابون ورئيس لجنة السبعة  
المختصة بخصوص جزيرة مايوت القمرية، التابعة لمجموعة  
الوحدة الأفريقية، أمام الدورة العادمة الثانية  
والأربعين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية  
(أديس أبابا، 17 يوليوبو 1980)

السيد الرئيس

أتقدم بالشكر اليكم والى مجموعة زملائي والى روؤساء الوفود الآخرين  
لاظهار فرصة التحدث اليكم بصفتي رئيس لجنة السبعة المختصة بموضوع جزيرة  
مايوت القمرية التابعة لمد�체مة الوحدة الافريقية .

في نهاية هذا الاجتماع الذي كان موضوعه " تحديد الموقف والا يصادر بالاجرام الكفيلة بتسهيل التسوية السلمية للمسألة بالتعاون مع حكومة القمر ، كانت اللجنة المختصة قد أقرت توصية وألحقتها بالتقدير ومنها لصان يجذب انتباها .

فالفقرة الاولى من المذطوق توصى جميع الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية بأن تستغل علاقاتها مع فرنسا ، بصورة مفردة أو جماعية ، لدفع هذه الاخيرة الى اعادة جزيرة مايوت في أقرب وقت الى جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية .

ANNEX. I

Page 3

أما النص الثاني فيوصى ، من أجل ذلك ، بأن تجري بعثة من لجنة السبعة المختصة والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، اتصالاً بالسلطات الفرنسية في أسرع وقت ، لبحث الإجراءات الفعلية ل إعادة الجزيرة إلى جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية مع تحديد مهامه إن أمكن . وللتتفاهم إذا حول برنامج عمل لهذا الغرض ، حاولت الجابون ، عقد اجتماع للدول الأعضاء الأخرى ، في نفس الوقت الذي انعقدت فيه الدورات الثامنة والثلاثون ، والتاسعة والثلاثون والاربعون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية . ولكن للأسف بلا جدوى لعدم توفر النصاب القانوني ، وذلك أساساً بسبب الازمة التي اجتازتها المنظمة حينذاك .

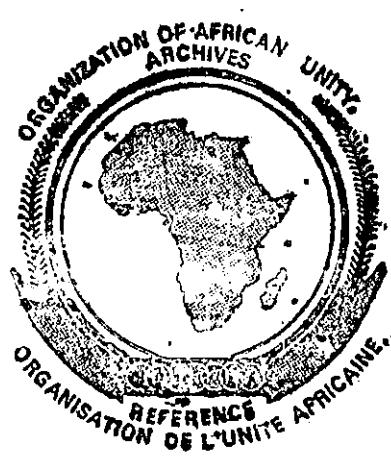
وبناءً على اقتراح من نظيرى وشقيقى وزير خارجية القمر ، اقترحت على الوزير الفرنسى للعلاقات الخارجية فى خطاب موفرخ فى ٢٥ مايو ١٩٨٤ ، يمكن أن أطلبكم على سخة منه ، أن يستقبل بعثة لجنة السبعة خلال النصف الأول من شهر يوليو ١٩٨٤ .

وتجدد هذا المسعى بالطريق الدبلوماسي فى شهر نوفمبر من نفس

العام .

وحتى اليوم ، فإننا لا نجد من جانب فرنسا سوى الصمت ونوع من اللامبالاة .

ان حكومة القمر نفسها التي لم تقف من جانبها مكتوفة الأيدي منذ أربع سنوات ، قد وجدت أيضاً عدم تفهم فى اتصالاتها الثانية مع الحكومة الفرنسية .



ANNEX I

Page 4

السيد الرئيس ،  
اننى أشعر بالرضا لأن اللجنة استطاعت في النهاية أن تجتمع  
هذا الصباح وأود أن أهنئ جميع أعضائها على استعدادهم الطيب ومساهمتهم  
الإيجابية في ماقامتها .

وترغب اللجنة أساساً في أن يتمكن المجلس من اعتماد التقرير  
المتضمن في الوثيقة ( CM/1195 XXXIX ) وكذلك التوصية المرفقة به .  
وترغب اللجنة أيضاً في أن يفوضها المجلس عقد اجتماع آخر لتحديد  
استراتيجية جديدة على ضوء الموقف والاهتمامات المترتبة عليها .

ذلك " هو " سيد الرئيس ، جوهر موضوع البيان الذي عرضته .  
وأود الأن أن أرجوكم التفضل باعطاء الكلمة الى نظيرى وشقيقى  
وزير خارجية القمر لكي يحدد لنا الموقف السائد في الأرشيف . مدد  
اجتماع اللجنة الأخير فى عام ١٩٨١ .

شكرا لكم .

CM/ 1359 (XLIII)

ANNEX. 2

Page 1

## البيان

الذى ادلني به صاحب المقابلى سعيد كافى وزير الخارجية  
والتعاون لجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية حول مسألة  
جزيرة ملبوت القمرية فى الدورة العادمة الثانية والربعين  
للمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية

اديس ابابا ، ١٦ يوليو ١٩٨٥

سيادة الرئيس،

زمانی الا عزاً،

اعرب قبل كل شيء عن شكرى لكم على تفضيلكم باعطائنا الكلمة لى بهذه  
الطريقة الاستثنائية لكن اتمكن من تقديم عرض الى مجلس الوزراء حول مسألة جزيرة  
مايوت القمرية . ومن هنا اود أن اعتذر لديكم جميعا ، حضرات الزملاء ، عن  
انفذ الكلمة في الوقت الذى تشرف فيه اعمال مجلس الوزراء على الانتهاء .

ان البند المتعلق بمسألة جزيرة مايوت القمرية كان بالتأكيد مدرجـا في جدول الاعمال الموقـت للمجلسـ، ولكن نظرا الى ان لجنة السبعة المختصة التابعة لمـظمة الوحدـة الأفـريقـية ، المـكلفة بهذه المسـألـة لم تستـطـع حتى الان ان تـعرضـ على مجلسـ الوزـراء تـقرـيرـها المعـتمـد بـخلال اجـتمـاعـها الاـخيرـ الذـي عـقدـ فـى مـورـوكـى فى شـهـر نـوفـمبر سـنة ١٩٨١ ، رأـينا من المـنـاسـبـ تعـليـيـنـ اـدرـاجـ هـذـاـ البـندـ فى جـدولـ الـاعـمـالـ مـوـقـتـاـ ، وـذـلـكـ وـبـثـمـاـ تـجـتـمـعـ لـجـلـاتـاـ وـتـقـدـرـ تـقرـيرـهاـ .ـ غيرـ انـ اللـجـنةـ قـدـ عـقـدـتـ اـجـتمـاعـهاـ هـذـاـ الصـبـاحـ .ـ وـحتـىـ يـتـسـلـىـ لـلـيـكـسبـ الـوقـتـ طـلبـكـاـ منـ رـئـيسـ مـجـلسـ الـوزـراءـ التـقـضـيلـ بـالـسـمـاعـ لـنـاـ بـتـقـديـمـ هـذـاـ العـرضـ نـظـراـ لـمـاـ يـكـتبـبـهـ المـوـضـوعـ مـنـ اـهـمـيـةـ .ـ

وكما قلت آنفاً ، حضرات الزملاء الأعزاء ، لقد عقد الاجتماع الأخضر  
المجيدة السبعة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية حول مسألة جزيرة مايورقة  
في ٩ نوفمبر سنة ١٩٨١ بموروسي ، عاصمة بلادنا ٠

وعقب هذا الاجتماع ، وافقنا على عدد من المقررات والتوصيات التي من شأنها ان تجعل ملف جزيرة مايوت يتقدم نحو الامام °  
واسمحوا لي بان اورد هنا بعض النقاطتين الاوليين من منطوى التوصية :  
بداية النص :

- ١ - " يوصى جميع الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية بان تستخدم علاقاتها مع فرنسا بصورة فردية وجماعية لتفاعلها بضرورة اعادة جزيرة مايوت الى جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية في اقرب وقت ممكن " °
- ٢ - " ولهذا الفرض ، توصى بان تقرر بعثة مكونة من لجنة السبعة المختصة تحول جزيرة مايوت القرمية ومن الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية باجراء اتصال ، في اسرع وقت ممكن بالسلطات الفرنسية للنظر في الاجراءات العملية لعودة جزيرة مايوت القرمية الى حظيرة جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية من تحديد موعد لذلك ان أمكن " °

نهاية النص :

ولسوء الحظه فان لم يتمكن تلقيذ توصياتها بذرا للظروف السياسية التي كانت سائدة داخل منظمتها خلال الثلاث سنوات الاخيرة °

ويتبين من ذلك ان ملف جزيرة مايوت يبدو راكدا على مستوى منظمة الوحدة الافريقية بينما تم ، حتى على مستوى بعض المنظمات الدولية الاخرى مثل الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة البلدان غير المعاذلة ، اعتماد توصيات في كل من اجتماعاتها لمساعدة شعب وحكومة القمر فيه

يبذل من جهود مشروعة لاستعادة سلامه أراضيهما .

ولرى بحق أنه يتعين على منظمة الوحدة الأفريقية بوصفها منظمة لعموم أفريقيا وطبقاً لرسالتها ، أن تتبأ مكان المبادرة فيما يتعلق بالبحث عن حل لهذه المشكلة .

ومن ثم ، فعلى منظمتنا أن تستفيد من الديبلومية المتقددة التي تحركها لكي تعطى دفعاً جديداً لملف جزيرة مايوت القمرية .

وفيما يختص بمنصب رئيس المفاوضات على الصعيد الثنائي ، فيجب أن أقول بأن الحكومة القمرية لم تبق مكتوفة اليدين ذلك أنه قد تم ، خلال الأربع سنوات الأخيرة ، إجراء اتصالات مع السلطات الفرنسية بما في ذلك سلطات الدولة على أرفع المستويات بهدف اثارة الانتصار للقضية القمرية تمشياً مع التوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية التي تصادق بدورها على الحوار والتشاور .

ان التغيير السياسي الذي حدث بفرنسا عام ١٩٨١ مع وصول الحزب الاشتراكي الى الحكم كان قد أوجد أملاً كبيراً بخصوص تسوية هذه المشكلة على نحو سريع .

وبالفعل ، عند ما كان هذا الحزب في المعارضة وعلى رأسه أمينه العام ، الرئيس الحالي للجمهورية الفرنسية ، كان ينادي ب بصورة واضحة ومحددة ، القانون الفرنسي الذي أقر تقسيم بلادنا ، وكان لا بد من انتهائه بنواب الحزب الاشتراكي حتى إلى رفع القضية كتابياً إلى المجلس الدستوري الفرنسي لغاء هذا القانون الذي اعتبر ملائماً للدستور الفرنسي .

ومن ثم ، تلقى بطبيعة الحال شعب وحكومة القمر و حتى الرأي العام الدولي

مجسِّي الاشتراكيين الى الحكم بارتياح وأمل ، خصوصاً بعد اعلان الرئيس الفرنسي  
فرانسوا متران الذي صرَّح وهو يتحدث عن مسألة مأيوت بالاتي : " لست انساناً  
يغير موقفه ثقلاً للتغيير وضعه " . نهاية النص .

وعلَى ان اعترف ، مع ذلك ، بأن حكومة القمر تستقر في الا ضطدام بجدار من عدم  
الفهم يعكس سوء نية الجانب الفرنسي .

والواقع ان السلطات الفرنسية تذكر اليوم كما كانت تتذكر بالامس للتعهدات الرسمية  
التي اخذتها على انفسها ازاء مبوبية القمر والرأي العام الدولي عشيَّة استقلال  
أرخبيلنا .

وكانت تلك التعهدات ، كما تعلمون جميعاً ، تستهدف احترام وحماية وحدة  
سيادة اراضي الدولة القمرية المقبلة تمثيلاً مع القانون المقدس للدستور الفرنسي حول  
عدم قابلية أراضي ما وراء البحار والكيانات الاستعمارية للتجزئة ، واحتراماً للقانون  
الدولي العام خاصة المبدأ العزيز على مظمتنا وهو عدم المساس بالحدود الموروثة  
عن الاستعمار . وللاغلتين رقمي ١٥١٤ و ٢٦٢١ الصادرين عن الامم المتحدة  
بخصوص مدح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

اما الجانب الفرنسي اليوم فلكي يبرر تصرفه يريد تجاهل نتائج الاستفتاء  
حول تقرير مصير جزر القمر بالاستناد الى المادة ٥٣ ، الفقرة الفرعية رقم ٢ من  
الدستور الفرنسي ، وهي تنص على الآتي : " لا يقبل شرعاً اي تنازل عن اراضي  
او تبادلها او ضمها بدون موافقة السكان المحليين " . نهاية النص .

غير أنه ، يعلم الجميع أن الأراضي المقصودة ، في هذه الحالة المحددة التي تعنيها ، هي أرخبيل القمر المكون من أربع جزر هي الجوان ، مايوت ، موهيلى ، وجزيرة القمر الكبرى . ولا يتعلق الأمر ، في هذه الحالة بالذات ، بتنازل عن أراضٍ أو تبادلها أو ضمها ولكنه يتعلق ، في الواقع ، بالغماص عن أراضٍ واحدة هي أرخبيل القمر الذي مارس حقه في تقرير المصير وفقاً للاصول منذ شهر ديسمبر ١٩٧٤ .

ان تعداد الا صوات ، جزيرة تلو ، جزيرة ، في الاستفتاء الذي اجري في ٢٢ ديسمبر ١٩٧٤ يشكل تحابلاً لسحب جزيرة مايوت من مجموع جزر القمر بصورة عشوائية .

والواقع أن السؤال الذي كان طيناً أن نجيب عليه في ٢٢ ديسمبر ١٩٧٤ هو "هل تود أن تصبح جزر القمر مستقلة ؟" وليس "هل تود أن تصبح جزيرة موهيلى مستقلة ؟" أو "هل تود أن تصبح جزيرة مايوت مستقلة ؟" أو "هل تود أن تصبح جزيرة القمر الكبرى مستقلة ؟" أو "هل تود أن تصبح الجوان مستقلة ؟" وذلك للإشارة الى جزرينا الأربع .

ولم تكن هناك أية جزيرة دعيت على الفراغ لا بدّه رأيها حول مصيرها في ٢٢ ديسمبر ١٩٧٤ . وهذا ما يفسر ، من جانب آخر ، حقيقة قيام فرنسا فيما بعد بتنظيم استفتاءات أخرى ، في مايوت فقط هذه المرة بصفة اضفاء الطابع الشرعي على أمر غير شرعي .

ولا يخفى عليكم ، زملائي الاعزاء ، رد الفعل الصادر عن المجتمع الدولي البذى أدان بشدة تلك الاستفتاءات وأعلنها لا غيبة .

ANNEX. 2

Page 7

وهذا يدل بوضوح على صحة قضيتنا وشرعية احتجاجنا .

وعلى الرغم من هذا ، فلا تزال هذه المشكلة المؤسفة قائمة بعد مرور عشر سنوات عليها ، مع جميع المخاطر التي تترتب على هذا الوضع بالنسبة للاستقرار السياسي والجيو الهادئ اللذين يسودان في هذه المنطقة .

ومن ثم ، فعليها لحن جميعا ، زملائنا الأعزاء ، أن نقوم بمبادرات جديدة ولعد استراتيجية كفيلة باقتحام الجانب الفرنسي بضوره الدخول بشكل واضح وحاصل في طريق البحث عن حل عادل وسريع لهذه المشكلة .

وقد آن الأوان لكي يصدر الضغط عن المجتمع الدولي بمزيد من القوة خصوصا على مستوى منظمتنا .

ولا أشك في أن كل واحد عنا ، ادراكا منه لخطورة هذه المشكلة التي لا تخفي شعب وحكومة القمر فحسب ، بل تخفي أيضا قارتنا الإفريقية برمتها ، سوف يستخدم كل ما لديه من تأثير حتى يتسعى أيجاد حل عرض لهذه المشكلة في أسرع وقت ممكن ، طبقا للقانون والعدالة .

ولذا ، فإن اللجنة المختصة المكلفة بمسألة جزيرة مايوت القمرية المجتمعية هذا الصباح قد رأت من الضروري أن تعرض على مجلسنا مشروع قرار في هذا الشأن .

ولا يخالفني شك في أننا جميعا سنافق عليه بالاجماع .

وأشكركم .



1986-02

# **Report of the Ad-Hoc Committee of Seven of the Organization of African Unity (OAU) on the Question of the Comorian Island of Mayotte**

**Organization of African Unity**

Organization of African Unity

---

<https://archives.au.int/handle/123456789/10296>

*Downloaded from African Union Common Repository*